

هيئات حقوق الإنسان الفلسطينية تطالب بحل لمشكلة فاقدى الأوراق الثبوتية

المستقبل - السبت 21 تشرين الثاني 2009 - العدد 3490 -

منى بدوي

يواجه ما بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف لاجئ فلسطيني من الذين لا يحملون بطاقات اثبات الشخصية وغير مسجلين لدى السلطات اللبنانية أو الاونروا قيوداً على حقوقهم الإنسانية.

وحسب معلومات منظمة العفو الدولية ان الأسباب الأكثر شيوعاً لافتقار الفلسطينيين الى بطاقات اثبات شخصية هي عدم حصولهم على تسجيل حكومي منذ العام 1962، رفض السلطات اللبنانية السماح بزيادة العدد الرسمي للاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الاونروا، وعدم تسجيل بعض الفلسطينيين أنفسهم لدى وصولهم الى لبنان خلال التسعينات للانضمام الى منظمة التحرير الفلسطينية وعندما خرجت منظمة التحرير عام 1982 لم يسمح لهؤلاء بالعودة الى الدول المضيفة الأصلية، والعديد من فاقدى الأوراق الثبوتية هم من هؤلاء الفلسطينيين.

ويفضل المساعي التي بذلتها سفارة فلسطين لدى الجمهورية اللبنانية ولجنة الحوار اللبناني الفلسطيني وبعض منظمات المجتمع المدني الفلسطينية واللبنانية والدولية إزاء مشكلة فاقدى الأوراق الثبوتية، أعطيت هذه الفئة من اللاجئين بطاقة تعريف يصدرها الأمن العام اللبناني تسهل على أصحاب العلاقة عملية التنقل وبعض الأمور الحياتية الأساسية، وقد أعطيت هذه البطاقات لأول مرة من الأمن العام اللبناني في أواخر العام 2008 لنحو 800 شخص قبل ان تتوقف العملية منذ نحو عام بقرار من وزير الداخلية والبلديات زياد بارود ليعاد ويعلن مؤخراً عن إعادة فتح باب إعطاء بطاقة التعريف، ولكن عملياً لم تعط أي بطاقة حتى الآن لاسباب إجرائية.

ولعرض هذه المشكلة عقدت المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان ومركز التنمية الإنسانية، ومؤسسة شاهد لحقوق الإنسان مؤتمراً صحافياً في نقابة الصحافة.

ووجهت المؤسسات رسالة مفتوحة الى الرأي العام والجهات المعنية حول وضع فاقدى الأوراق الثبوتية حضره ممثل نقيب الصحافة اللبنانية فؤاد الحركة، مدير العلاقات العامة في المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان بسام حبيشي، مدير البرامج في مركز التنمية الإنسانية سامر مناع، ومدير العلاقات العامة في مؤسسة شاهد لحقوق الإنسان محمد الشولي.

وألقى الحركة كلمة أشار فيها الى ان احترام حقوق الإنسان وخصوصاً فاقدى الأوراق الثبوتية هي المعيار الحقيقي لتقدم المجتمعات. وأشار الشولي الى أن الجهود التي بذلت لمعالجة هذا الأمر واجهتها الكثير من العراقيل والصعوبات التي تحول دون ايجاد حل وصيغة قانونية لهذه الشريحة من الفلسطينيين.

وتلا مناع الرسالة التي عرض فيها حجم المأساة التي يعيشها الآلاف من فاقدى الأوراق الثبوتية.

وأشار الى ان عدداً من فاقدى الأوراق الثبوتية قصدوا مراكز للأمن العام على الأراضي اللبنانية يومي الجمعة والسبت في 30 و 31 تشرين الاول الماضي بهدف تقديم طلبات تجديد بطاقات التعريف فوجئوا بطلب الموظفين ضم إقرار من سفارة السلطة الفلسطينية بأن صاحب العلاقة لا يحمل جواز سفر السلطة الأمر الذي رفضته السفارة الفلسطينية.

وناشد المعنيين اللبنانيين وفي مقدمتهم وزير الداخلية زياد بارود معالجة هذه القضية والأخذ بعين الاعتبار هذه القضية والأخذ بعين الاعتبار بأن جواز السفر الذي منحه السلطة الفلسطينية لعدد قليل من فاقدى الأوراق الثبوتية هو وثيقة لا تتعدى التعريف بحامله ولا يخوله العودة الى الأراضي الفلسطينية كونه لا يحمل رقماً وطنياً.

ودعا الى ان تكون إقامة حملة تلك الجوازات من فاقدى الأوراق الثبوتية مجانية، ومراعاة الإقامة الممنوحة لفاقدى الأوراق الثبوتية على ان تخول صاحبها العودة الى لبنان في حال السفر الى الخارج.

وأعلن حبيشي عن خطوات تصعيدية في المرحلة المقبلة ستمثل باعتصام لممثلين عن فاقدى الأوراق الثبوتية وهيئات المجتمع المدني في 11 كانون الاول المقبل أمام وزارة الداخلية، وفي مرحلة أخرى سيعلم عن تحرك آخر بالتوازي مع نتيجة ايجابية أو سلبية.

ولفت مندوب السفارة الفلسطينية في لبنان أسعد حموري الى ان حصول الإنسان الفاقداً لأوراقه الثبوتية على جواز سفر يؤدي تلقائياً الى نزع هذه الصفة عنه، ويصبح بحاجة الى معاملات إقامة وفي حال انتهت مدة الإقامة فإلى أين سيرحل؟

وفي الختام عرضت شهادات حية من فاقدى الأوراق الثبوتية.